

تعقبات العلماء على ابن الجوزي دراسة تطبيقية لنماذج من الأحاديث النبوية

الأستاذ المساعد الدكتور سعد محمود عجاج

التدريسي في قسم الشريعة – كلية العلوم الإسلامية
الجامعة العراقية

saad.ajaj@aliraqia.edu.iq

Scholars' Comments on Ibn al-Jawzi

An Applied Study of Examples of Prophetic Hadiths

Assistant Professor Dr. Saad Mahmoud Ajaj

Lecturer in the Department of Sharia- University of Iraqia

College of Islamic Sciences

ملخص البحث

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وبفضله ترفع الدرجات والصلاة والسلام على خير البريات، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

يتضح من هذه الدراسة أن الإمام ابن الجوزي، رغم مكانته العلمية البارزة، قد توسع في الحكم بالوضع، مما دفع العلماء إلى التعقيب عليه وتصحيح أحكامه. وقد ساهم هذا التفاعل النقدي في إثراء علم الحديث وتنقيته، وأثبت أن العلم لا يقوم على رأي واحد، بل على التراكم العلمي وتبادل النقد بين الأئمة.

وبعد دراسة نماذج من تعقبات العلماء على ابن الجوزي في الأحاديث النبوية، ومن خلال استقراء منهجه الحديثي، وبيان أبرز اعتراضات النقاد عليه، ثم إجراء دراسة تطبيقية على نماذج مختارة من الأحاديث، تبين لنا جملة من النتائج المهمة التي تسهم في إبراز قيمة النقد الحديثي.

الكلمات المفتاحية: ابن الجوزي – تعقبات – الضعيف – الموضوع – الراوي،

mulakhas albahtha :

alhamd lilah aladhi biniematah tatimu alsaalihati, wabifadlih tarfae aldarajat walsalat walsalam ealaa khayr albiryati, sayidna muhamad waealaa alah wasahbih 'ajmaein.

yatadih min hadhih aldirasat 'ana al'iimam abn aljuzi, raghm makanatih aleilmiat albarizati, qad tawasae fi alhukm bialwade, mimaa dafae aleulama' 'iilaa altaeqib eal-ayh watashih 'ahkamihi. waqad saham hadha altafaeul alnaqdiu fi 'iithra' eilm alhadith watanqitihi, wa'athbat 'ana aleilm la yaqum ealaa ray wahidi, bal ealaa altarakum aleilmii watabadul alnaqd bayn al'ayimati.

wabaed dirasat namadhij min taeaqubat aleulama' ealaa aibn aljawzi fi al'ahadith al-nabawiati, wamin khilal aistiqra' manhajih alhadithi, wabayan 'abraz aietiradat alnuqaad ealayhi, thuma 'iijra' dirasat tatbiqiat ealaa namadhij mukhtarat min al'ahaditha, tbyn lana jumlatan min alnatayij almuhimat alati tushim fi 'iibras qimat alnaqd alhadithi.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

يُعدّ الإمام أبو الفرج عبد الرحمن بن الجوزي (ت ٥٩٧هـ) من أبرز علماء القرن السادس الهجري، فقد جمع بين علوم متعددة، كالوعظ والتفسير والحديث والتاريخ. وقد خلف تراثاً علمياً ضخماً، من أبرز كتبه في الحديث: الموضوعات والعلل المتناهية في الأحاديث الواهية. وقد اشتهر بمنهجه المتشدد في نقد الأحاديث، إذ حكم على عدد كبير منها بالوضع أو الضعف الشديد.

وقد أثار منهج ابن الجوزي جدلاً واسعاً بين العلماء؛ إذ رأى بعضهم أنه بالغ في التشدد، فأدخل في دائرة الموضوع ما لا يستحق ذلك، بينما وافقه آخرون في كثير من أحكامه. ومن هنا جاءت تعقبات الأئمة، كالذهبي وابن حجر والسيوطي وغيرهم، لتبيّن مواطن الإصابة والخطأ في أحكامه. فجاء عنوان بحثنا (تعقبات العلماء على ابن الجوزي دراسة تطبيقية لنماذج من الأحاديث النبوية)

تتبع أهمية هذا البحث من كونه يتناول جانباً دقيقاً في علم الحديث، وهو تقييم اجتهادات أحد كبار العلماء، في ضوء نقد العلماء وتعقباتهم. كما يسهم في إبراز قيمة الحوار العلمي والنقد البناء بين المحدثين، ويكشف عن منهجية دقيقة في التعامل مع النصوص الحديثية.

فكان هدف البحث هو دراسة منهج ابن الجوزي في الحكم على الأحاديث، عرض نماذج من تعقبات العلماء عليه، ثم تقديم دراسة تطبيقية لعدد من الأحاديث التي مثلت محل خلاف بينه وبين غيره من المحدثين.

وتتحدد مشكلة البحث في السؤال الآتي: إلى أي مدى كانت أحكام ابن الجوزي على الأحاديث النبوية صائبة؟ وكيف تناول العلماء تلك الأحكام بالنقد والتعقيب؟

وذلك نتيجة كثرة تعقبات العلماء على ابن الجوزي في أحكامه الحديثية، خصوصاً في حكمه على بعض الأحاديث بالوضع أو الضعف الشديد، مما يثير تساؤلات حول مدى دقة منهجه، وانعكاس ذلك على الدراسات الحديثية.

أما منهج البحث فيعتمد على المنهج الوصفي التحليلي لاستعراض النصوص، والمنهج المقارن للنظر في أقوال النقاد، إضافة إلى الدراسة التطبيقية لعدد من الأحاديث المختارة.

لذلك ارجو أن يسهم هذا البحث في بيان منهج ابن الجوزي الحديثي، وتوضيح مكانة النقد المتبادل بين العلماء، بما يعزز فهمنا لتطور علم الحديث ومناهجه.

كما أن هناك تعقبات أخرى تتعلق بعلم الرواية والدراية، انتقد العلماء ابن الجوزي لتسرعته في تضعيف بعض الرواة الذين وثقوا من قبل أئمة الحديث الآخرين. كما عابوا عليه إدخال بعض الرواة في كتابه لمجرد وجود كلام فيهم، دون التدقيق في أقوال العلماء الآخرين.

وأبرز التعقبات كانت من الحافظ الذهبي في كتابه «ميزان الاعتدال» والحافظ ابن حجر العسقلاني في «لسان الميزان». وقد انتقدوا ابن الجوزي لتساهله في إطلاق أحكام الجرح، وإدخال بعض الرواة الثقات في كتابه المجروحين. كما جاء تسرعته في التضعيف وعدم التدقيق في أقوال الأئمة كما قال في ربيعة بن أبي عبد الرحمن، وجاء إعلانه ضعف رواة لم يخالفوا الثقات، أو لم يأتوا بالمنكر. وكما له إغفال قرائن القبول مثل: إغفاله أن الحديث له شواهد أو متابعات تقويه. كما أنه كان يخطأ في تطبيق قواعد نقد المتن: كإعلانه نكارة متن لمجرد مخالفته لظاهر القرآن، دون الجمع والتوفيق بين النصوص.

جاء البحث باهداف:

- ١- دراسة منهج ابن الجوزي في الحكم على الأحاديث.
 - ٢- تحليل تعقبات العلماء على أحكامه الحديثية.
 - ٣- بيان مواطن القوة والضعف في منهجه.
 - ٤- تقديم دراسة تطبيقية لنماذج من الأحاديث التي حكم عليها بالوضع أو الضعف.
- وننتج نستقرأها من خلال هذا البحث: أن ابن الجوزي بالغ في التوسع في الحكم بالوضع. بعض تعقبات العلماء في محلها، وبعضها مبني على اختلاف في قواعد الجرح والتعديل.
- الدراسة التطبيقية ستظهر أن منهج ابن الجوزي بحاجة إلى ضبط، لكنه مع ذلك خدم علم الحديث. فأقتصر البحث على يقتصر البحث على تعقبات العلماء في مجال الحديث النبوي، وأن الدراسة التطبيقية ستكون على عينة مختارة من الأحاديث.
- وخطة البحث هي مقدمة وثلاثة مباحث الأول: منهج ابن الجوزي في الحكم على الأحاديث، والمبحث الثاني: تعقبات العلماء على ابن الجوزي، المبحث الثالث: دراسة تطبيقية لنماذج من الأحاديث. وخاتمة نذكر فيها أهم النتائج والتوصيات.

المبحث الأول منهج ابن الجوزي في الحكم على الأحاديث

المطلب الأول: التعريف بابن الجوزي وكتبه الحديثية

اسمه ونسبه وفاته وكتبه:

العلامة، الإمام، الحافظ، عالم العراق، وواعظ الآفاق، جمال الدين، أبو الفرج، عبد الرحمن بن علي بن محمد بن علي بن عبيد الله بن عبد الله بن حُمَادَى بن أحمد بن محمد بن جَعْفَر بن عبد الله بن القاسم بن النَّضْر بن القاسم بن محمد بن عبد الله بن عبد الرحمن بن القاسم بن محمد بن أبي بكر الصَّدِيق، القُرْشِي، التَّيْمِي، البكري، البغدادي، الحنبلي، صاحب التصانيف الكثيرة في فنون العلم، وعُرفَ جدُّهم بالجوزي بجوزة كانت في داره بواسطة لم يكن بواسطة جَوْزَةً غَيْرُهَا^(١). ولد ببغداد سنة (٥١٠) هـ تقريباً^(٢)، وتوفي بها (٥٩٧) هـ، ودفن بباب حرب، ومات أبوه وله ثلاثة أعوام. كان محدثاً، مفسراً، فقيهاً، خطيباً، ومؤرخاً، برز في مجال الوعظ حتى عُدَّ من أعظم الوعاظ في تاريخ الإسلام، كما كان له إسهام كبير في خدمة السنة النبوية.

من أبرز كتبه الحديثية: قال الامام الذهبي^(٣): «ومن تصانيفه:

«كتاب المغني في علم القرآن، كتاب زاد المسير في علم التفسير، تذكرة الأريب في شرح الغريب، مجلد، نزهة الناظر في الوجوه والنظائر، مجلد، كتاب عيون علوم القرآن، هو كتاب فنون الأفتان، مجلد، كتاب التأسخ والمنسوخ، كتاب منهاج الوصول إلى علم الأصول، كتاب نفي التشبيه، كتاب جامع المسانيد، في سبع مجلدات، كتاب الحقائق، مجلدان، كتاب نفي النقل، كتاب المُجْتَبَى، كتاب التزهة، كتاب عيون الحكايات، مجلدان، كتاب التحقيق في أحاديث التعليق، مجلدان، كتاب كشف مشكل الصحيحين، أربع مجلدات، كتاب الموضوعات، كتاب الأحاديث الرائقة، كتاب الضعفاء، كتاب تلقيح فهوم أهل الأثر في عيون التواريخ والسير، كتاب المنتظم في أخبار الملوك والأمم، كتاب شذور العقود في تاريخ العهود،

(١) ينظر: سير اعلام النبلاء للذهبي: ٢١ / ٣٦٦ - ترجمة ١٩٢، وينظر: طبقات علماء الحديث ابن عبد الهادي:

(٤/١١٩)،

(٢) ينظر: معجم المؤلفين (٥/١٥٧)

(٣) تاريخ الإسلام ت بشار (١٢/١١٠٢)

كتاب مناقب بغداد، كتاب المذهب في المذهب، كتاب الانتصار في مسائل الخلاف، كتاب الدلائل في مشهور المسائل، مجلدان، كتاب اليواقيت في الخطب الوعظية، كتاب المنتخب، كتاب نسيم السحر، كتاب لباب زين القصص، كتاب المدهش، كتاب في فضائل أختيار النساء، كتاب المختار في أخبار الأخيار، كتاب صفة الصفوة، كتاب مثير العزم الساكن إلى أشرف الأماكن، كتاب المقعد المقيم، كتاب تبصرة المبتدئ، كتاب تحفة الواعظ، كتاب ذم الهوى، كتاب تلبس إبليس، مجلدان، كتاب صيد الخاطر، ثلاث مجلدات، كتاب الأذكياء، كتاب الحمقى والمغفلين، كتاب المنافع في الطب، كتاب الشيب والخضاب، كتاب روضة الناقل، كتاب تقويم اللسان، كتاب منهاج الإصابة في محبة الصحابة، كتاب صبا نجد، كتاب المزعج، كتاب الملهب، كتاب المطرب، كتاب منتهى المشتبهى، كتاب فنون الأبواب، كتاب الظرفاء والمتحايين، كتاب تقريب الطريق الأبعد في فضل مقبرة أحمد، كتاب النور في فضائل الأيام والشهور، كتاب العلل المتناهية في الأحاديث الواهية، مجلدان، كتاب أسباب البداية لأرباب الهداية، مجلدان.

كتاب سلوة الأحران، كتاب ياقوتة المواعظ، كتاب منهاج القاصدين، مجلدان، كتاب اللطائف، كتاب واسطات العقود، كتاب الخواتيم، كتاب المجالس اليوسفية، كتاب المحادثة، كتاب إيقاظ الوسنان، كتاب نسيم الرياض، كتاب الثبات عند الممات، كتاب الوفا بفضائل المصطفى، كتاب مناقب أبي بكر، كتاب مناقب علي، كتاب المعاد، كتاب مناقب عمر، كتاب مناقب عمر بن عبد العزيز، كتاب مناقب سعيد بن المسيب، كتاب مناقب الحسن البصري، كتاب مناقب إبراهيم بن أدهم، كتاب مناقب الفضيل، كتاب مناقب أحمد، كتاب مناقب الشافعي، كتاب مناقب معروف، كتاب مناقب الثوري، كتاب مناقب بشر، كتاب مناقب رابعة، كتاب العزلة، كتاب مرافق الموافق، كتاب الرياضة، كتاب النصر على مصر، كتاب كان وكان في الوعظ، كتاب خطب اللائى على الحروف، كتاب الناسخ والمنسوخ في الحديث، كتاب مواسم العمر، وتصانيف أخر لا يحضرني ذكرها».

قلت وكان أبرزها:

١. كتاب الموضوعات: جمع فيه الأحاديث التي رآها موضوعة، ورتبها على الأبواب الفقهية.
٢. كتاب العلل المتناهية في الأحاديث الواهية: ذكر فيه الأحاديث الضعيفة والواهية، مع بيان عللها.

٣. كتاب التحقيق في أحاديث الخلاف: عالج فيه الأحاديث المختلف فيها بين الفقهاء.

المطلب الثاني: منهجه في الحكم على الأحاديث

اتسم منهج ابن الجوزي بعدة سمات، من أبرزها:

١. التشدد في الحكم

كان شديد الاحتياط في قبول الأحاديث، فكان يميل إلى الحكم بالوضع أو الشدة في التضعيف عند أدنى قرينة، مما جعل بعض العلماء يرون أنه توسع في إدخال الأحاديث في دائرة الموضوع.

٢. الاعتماد على نقد الأسانيد

كان يركز على أحوال الرواة، ويستدل بأقوال أئمة الجرح والتعديل. فإذا وجد في السند راوٍ متهم بالكذب أو بالوضع، حكم بالوضع مباشرة.

٣. قلة العناية بالمتابعات والشواهد

غالبًا ما أهمل المتابعات التي قد تقوّي الحديث، فكان يحكم على الحديث من طريق واحد، دون النظر إلى الطرق الأخرى.

٤. الاستشهاد بأقوال النقاد

كان يعتمد على أقوال النقاد الكبار، لكنه في أحيان كثيرة يُشدّد في فهم كلامهم، فيجعل الضعف الشديد مساويًا للوضع.

المطلب الثالث: تقييم عام لمنهجه

أسهم في تنقية كتب الفقه والوعظ من كثير من الأحاديث الموضوعية. لفت الأنظار إلى خطر الأحاديث المكذوبة المنتشرة في بعض الكتب. بالغ في التشدد حتى أدرج في الموضوعات أحاديث حسنها أو صححها غيره من النقاد. لم يفرّق بدقة بين مراتب الضعف (ضعيف، ضعيف جدًا، موضوع). ولهذا قال الذهبي في تلخيص الموضوعات: «ابن الجوزي إمام كبير، لكن له أوهام، أدخل في كتابه ما ليس بموضوع»^(١).

وقال في السير: «هكذا هو له أوهام وألوان من ترك المراجعة، وأخذ العلم من صحف، وصنف شيئًا لو عاش عمرا ثانيا، لما لحق أن يحرره ويتقنه»^(٢).

(١) ينظر: تلخيص كتاب الموضوعات لابن الجوزي: تأليف الذهبي: المقدمة صفحة ٥.

(٢) سير اعلام النبلاء: ٣٧٩/٢١.

المبحث الثاني تعقبات العلماء على ابن الجوزي

سنتكلم في هذا المبحث عن أبرز تعقبات العلماء على ابن الجوزي مع ذكر أمثلة من الذهبي، وابن حجر، والسيوطي، وغيرهم.

المطلب الأول: الامام الذهبي (ت ٧٤٨هـ) وتعقباته على ابن الجوزي:

الإمام شمس الدين الذهبي من أبرز من تعقب ابن الجوزي، وذلك في كتابه تلخيص الموضوعات، وقد اعتمد في عمله على مراجعة أحكام ابن الجوزي، فوافقه في كثير منها، وخالفه في أخرى.

فوافق الذهبي ابن الجوزي في عدد كبير من الأحاديث التي لا شك في وضعها، وأثنى على جهوده في جمعها وتنبيه العلماء إليها. وخالفه في أحاديث عدّها ابن الجوزي موضوعة، بينما رآها الذهبي ضعيفة أو لها شواهد.

ومن الأمثلة على ذلك: قال ابن الجوزي عن حديث: «اطلبوا العلم ولو بالصين»^(١) إنه موضوع. لكن الذهبي قال في تلخيص الموضوعات: «ليس بموضوع، بل له طرق يشدّ بعضها بعضاً».

وأورد ابن الجوزي في الموضوعات في كتاب العلم فقال^(٢):

«باب طلب العلم ولو بالصين أنبأنا محمد بن ناصر قال أنبأنا محمد بن علي بن ميمون قال أنبأنا محمد بن علي العلوي قال أنبأنا علي بن محمد بن بيان قال حدثنا أحمد بن خالد المرهبي قال حدثنا محمد بن علي بن حبيب قال حدثنا العباس بن إسماعيل قال حدثنا الحسن بن عطية الكوفي عن أبي عاتكة عن أنس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «اطلبوا العلم ولو بالصين».

طريق آخر: أنبأنا عمر بن أبي الحسن البسطامي قال أنبأنا إبراهيم بن أبي نصر الاصبهاني قال أنبأنا منصور بن نصر بن عبد الرحيم السمرقندي قال حدثنا الهيثم بن كليب الشاشي قال حدثنا

(١) رواه جماعة عن الحسن بن عطية عن أبي عاتكة عن أنس، قال ابن حبان هذا باطل وأبو عاتكة طريف وإه، تلخيص كتاب الموضوعات للذهبي: (ص: ٥٧) برقم ١١٠.

(٢) ينظر: الموضوعات (١/ ٢١٥)

العباس بن محمد الدوري ح.

وأنبأنا محمد بن عبد الملك بن خيرون قال أنبأنا إسماعيل بن مسعدة قال أنبأنا حمزة بن يوسف قال أنبأنا أبو أحمد بن عدى قال حدثنا محمد بن الحسن بن قتيبة قال حدثنا عباس بن إسماعيل بن حماد قال حدثنا الحسن بن عطية قال حدثنا أبو عاتكة عن أنس بن مالك قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: « اطلبوا العلم ولو بالصين فإن طلب العلم فريضة على كل مسلم » قال الحاكم أبو عبد الله النيسابوري تفرد به الحسن بن عطية.

قال المصنف: قلت وهذا تحريف من الحاكم لأنه قد رواه غير الحسن أنبأنا به عبد الوهاب بن المبارك قال أنبأنا محمد بن المظفر قال أنبأنا أحمد بن محمد العتيقي قال حدثنا يوسف بن الدخيل قال حدثنا محمد بن عمرو العقيلي قال حدثنا جعفر بن محمد الزعفراني قال حدثنا أحمد بن أبي شريح قال حدثنا حماد بن خالد الخياط قال حدثنا طريف بن سليمان أبو عاتكة قال سمعت أنس بن مالك عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « اطلبوا العلم ولو بالصين فإن طلب العلم فريضة على كل مسلم»، هذا حديث لا يصح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم. فأما الحسن بن عطية فضعفه أبو حاتم الرازي، وأما أبو عاتكة فقال البخاري: منكر الحديث. قال ابن حبان: وهذا الحديث باطل لا أصل له.

وجمع ابن الجوزي في العلل المتناهية طرقة^(١)، فجاء الامام الذهبي في التلخيص بالحديث «طلب العلم فريضة»، يروى فيه عن علي، وابن مسعود، وابن عمر، وابن عباس، وجابر، وانس، وابي سعيد، وبعض طرقة اوهى من بعض، وبعضها صالح^(٢).

فالقول بحديث «اطلبوا العلم ولو بالصين» فلم يرد من طريق يصلح، لكن الذي ورد هو الجزء الاخر بطرق صالحة «فإن طلب العلم فريضة»، وهذا مثال واضح على تشدد ابن الجوزي مقابل تسامح النقاد الآخرين.

جاء في اللاكي المصنوعة: حدثنا محمد بن يحيى القطعي حدثنا مسلم بن إبراهيم حدثنا هلال بن عبد الله مولى ربيعة بن عمرو حدثنا أبو إسحاق الهمداني عن الحرث بن عبد الله عن علي قال: قال رسول الله: من ملك زادا أو راحلة تبلغه إلى بيت الله ولم يحج فلا عليه أن يموت يهوديا أو نصرانيا^(٣).

(١) ينظر العلل المتناهية: ١/ من صفحة ٦٤ - ٧٥.

(٢) ينظر تلخيص كتاب العلل المتناهية لابن الجوزي: للذهبي: ١/ ٣٤ برقم ٢٧.

(٣) اللاكي المصنوعة: (٢/ ٩٩).

فهذا الحديث حكم عليه ابن الجوزي بالوضع لكن جاء تعقب العلماء له بأنه أخطأ في الحكم.

قال الذهبي: قد جاء بإسناد أصلح منه، وقال القاضي لا التفات إلى حكم ابن الجوزي بالوضع كيف وقد أخرجه الترمذي في جامعه وقد قال أن كل حديث في كتابه معمول به إلا حديثين وليس هذا أحدهما والحديث مؤول، وقال الزركشي قد أخطأ ابن الجوزي إذ لا يلزم من جهل الراوي وضع الحديث مع أن له طرقاً^(١).

المطلب الثاني: الامام ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ) وتعقباته:

ذكر الامام ابن الجوزي في الموضوعات في باب النهي أن يقال يثرب^(٢): أنبأنا الجريري أنبأنا العشاري حدثنا الدارقطني حدثنا عبد الله بن محمد حدثنا أحمد بن إبراهيم الموصلي حدثنا صالح بن عمر عن يزيد بن أبي زياد عن ابن أبي ليلى عن البراء قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: « من قال للمدينة يثرب فليستغفر الله ثلاث مرات ». هذا حديث لا يصح تفرد به صالح عن يزيد. قال ابن المبارك: أم بيزيد وقال أبو حاتم الرازي: كل أحاديثه موضوعة. وقال النسائي: متروك الحديث.

وقال الامام الذهبي في التلخيص^(٣):

حديث من قال للمدينة يثرب فليستغفر الله ثلاثاً

تفرد به صالح بن عمر - ثقة - عن يزيد بن أبي زياد، عن ابن أبي ليلى، عن البراء مرفوعاً. يزيد تركه النسائي.

وهنا قال الحافظ ابن حجر في القول المسدد^(٤): واعله ابن الجوزي بيزيد بن ابي زياد، ولم يصب فإن يزيد إن ضعفه بعضهم من قبل حفظه، ويكون قد تلقن في آخر عمره، فلا يلزم من شيء من ذلك أن يكون كل ما حدث به موضوعاً.

وتابعه على ذلك الامام الشوكاني في الفوائد المجموعة^(٥): لا شك أن الحكم على الحديث بالوضع لكون في اسناده يزيد بن ابي زياد فيه افراط وقد أخرج له مسلم في صحيحه - أخرج له

(١) ينظر: تذكرة الموضوعات: (ص: ٧٣)

(٢) الموضوعات: (٢/ ٢٢٠).

(٣) تلخيص كتاب الموضوعات للذهبي (ص: ٢١٣) برقم

(٤) القول المسدد: (ص: ٤٠).

(٥) الفوائد المجموعة: صفحة ١١٧.

مقرونا بآخر – والبخاري تعليقاً وأهل السنن الأربعة، ولعله قوّى له الحكم بالوضع ما في المتن من النكارة.

الإمام ابن حجر العسقلاني في كتابه لسان الميزان وغيره، تعرض لنقد منهج ابن الجوزي، خاصة في توسّعه بالحكم بالوضع.

فيرى ابن حجر أن ابن الجوزي من الأئمة الكبار، لكنه متساهل في النقل عن بعض النقاد، ومبالغ في إطلاق لفظ «موضوع». فقام بتصحيح عدد من الأحاديث التي أدرجها ابن الجوزي في الموضوعات.

أورد ابن الجوزي في الموضوعات من طريق أبي القاسم قال البغوي^(١): حدثنا هاشم بن الحارث الدمازي، حدثنا عبد الله بن عمرو بن عبد الكريم عن ابن جبير عن ابن عباس عن النبي قال: «يكون قوم في آخر الزمان يخضبون بهذا السواد كحواصل الحمام لا يريحون رائحة الجنة»، وقال: لا يصح والتمتهم به عبد الكريم بن أبي المخارق أبو أمية البصري متروك.

وتعقبه الحافظ ابن حجر في المسدد فقال^(٢): أخطأ ابن الجوزي فإن عبد الكريم الذي في الإسناد هو الجزري الثقة المخرج له في الصحيح وقد أخرج هذا الحديث من هذا الوجه أحمد في مسنده وأبو داود والنسائي وابن حبان في صحيحه والحاكم في المستدرک والبيهقي في سننه والضياء في المختارة وغيرهم .

المطلب الثالث: الامام السيوطي (ت ٩١١هـ) وتعقباته:

ألف الإمام جلال الدين السيوطي كتابه اللائح المصنوعة في الأحاديث الموضوععة، وهدف فيه إلى مراجعة أحكام ابن الجوزي وتصحيح ما أخطأ فيه، فهو لم يكتف بالاعتراض على ابن الجوزي، بل جمع طرق الأحاديث، وحاول التوسط بين الإفراط والتفريط. فأعاد الاعتبار لعدد من الأحاديث التي أخرجها ابن الجوزي من دائرة القبول، وبيّن أنها ضعيفة فحسب، وليست موضوعة.

ومثال ذلك: حديث: «أنبأنا زاهر بن طاهر أنبأنا أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي أخبرني أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم أنبأنا عبد العزيز بن محمد الوراق حدثنا علي بن محمد الوراق حدثنا الحسين بن بشر حدثنا محمد بن الصلت حدثنا جوير عن الضحاك عن ابن عباس قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: « من اكتحل بالاثمد يوم عاشوراء لم يرمد أبدا

(١) الموضوعات: (٣/ ٥٥)، باب النهي عن الخضاب بالسواد.

(٢) القول المسدد: (ص: ٣٩).

«١». أوردته ابن الجوزي في الموضوعات^(١).

بينما قال السيوطي^(٢): فيما حكاه من طريق الحاكم قال: حدثنا عبد العزيز بن محمد بن إسحاق حدثنا علي بن محمد بن الوراق حدثنا الحسين بن بشر حدثنا محمد بن الصلت حدثنا جويبر عن الضحاك عن ابن عباس مرفوعاً: «من اكتحل بالأثمد يوم عاشوراء لم يرمد أبداً». قال الحاكم أنا أبرأ إلى الله من عهدة جويبر.

قال السيوطي: أخرجه البيهقي في شعب الإيمان عن الحاكم وقال إسناده ضعيف بمرّة قال وكذلك رواه بشر بن حمدان بن بشر النيسابوري عن عمه الحسين بن بشر ولم أر ذلك في رواية غيره عن جويبر وجويبر ضعيف والضحاك لم يلق ابن عباس انتهى

وأورد الامام السيوطي في اللاكي المصنوعة^(٣)، من طريق الامام احمد قال: حدثنا أبو عامر من طريق الامام أحمد قال: حدثنا أبو عامر حدثنا أفلح بن سعيد حدثنا عبد الله بن رافع سمعت أبا هريرة قال: قال رسول الله: «إن طالت بك مدة أو شك أن ترى قوما يغدون في سخط الله ويروحون في لعنته في أيديهم مثل أذنان البقر». قال ابن حبان باطل وأفلح يروى الموضوعات عن الثقات

وتعقبه الامام السيوطي فقال: لا والله ما هو بباطل بل صحيح في نهاية الصحة أخرجه مسلم عن جماعة من مشايخه عن أبي عامر في صحيحه قال شيخ الإسلام ابن حجر في القول المسدد هذا صحيح أخرجه مسلم عن جماعة من مشايخه عن أبي عامر العقدي وأخرجه من وجه آخر قال ولم أقف على شيء في كتاب الموضوعات حكم عليه بالوضع وهو في أحد الصحيحين غير هذا الحديث وإنها لغفلة شديدة منه وأفلح المذكور ثقة مشهور وثقه ابن معين وابن سعد والنسائي وأبو حاتم وروى عنه ابن المبارك وطبقته وأخرج له مسلم في صحيحه ولم أر للمتقدمين فيه كلاماً إلا أن العقيلي قال لم يرو عنه ابن مهدي وهذا ليس بجرح وقد أخطأ ابن الجوزي في تقليده لابن حبان في هذا الموضع خطأ شديداً أو غلط ابن حبان في أفلح فضعفه بهذا الحديث وتعقب الذهبي في الميزان كلام ابن حبان فقال حديث أفلح صحيح غريب وابن حبان ربما جرح الثقة حتى كأنه لا يدري ما يخرج من رأسه وقد تابعه سهيل عن أبيه عن أبي هريرة أخرجه أحمد والحاكم والبيهقي في الدلائل وابن حبان في صحيحه قال ولقد أساء ابن الجوزي لذكره في الموضوعات حدثنا في صحيح مسلم وهذا من عجائبه.

(١) الموضوعات: (٢/ ٢٠٣).

(٢) اللاكي المصنوعة: (٢/ ٩٤).

(٣) اللاكي المصنوعة: (٢/ ١٥٥).

وخلص القول: يتبين ابن الجوزي: متشدد، يحكم بالوضع عند وجود راوٍ متهم أو ضعف شديد، والامام الذهبي ناقد منصف، مميّز بين الموضوع والضعيف، ورأى أن ابن الجوزي توسع. أما ابن حجر فقد اتخذ موقفاً وسطاً، مصححاً لبعض أحكامه، مع تقدير مكانته. واما الامام السيوطي فجمع الطرق والشواهد، ودافع عن أحاديث أخرجها ابن الجوزي، ورأى أن كثيراً منها لا يرقى إلى الوضع. ونستدل هنا على أن النقد المتبادل بين العلماء أثرى علم الحديث، وجعل الحكم على الروايات أكثر دقة وتوازناً.

المبحث الثالث

تعقبات العلماء له في الجرح والتعديل

يواجه أي عالم في فن الجرح والتعديل انتقادات وتعقبات من قبل أقرانه، وابن الجوزي ليس استثناءً. فتعددت التعقبات على ابن الجوزي في مجال الجرح والتعديل، خاصةً في كتابه «الضعفاء والمتروكين»، وكتاب «المجروحين» تعرضت لانتقادات من علماء الحديث، خاصةً منهجه المتشدد في تجريح الرواة، حيث وُصف بالتساهل في إطلاق أحكام الجرح. وأبرز التعقبات كانت من الحافظ الذهبي في كتابه «ميزان الاعتدال» والحافظ ابن حجر العسقلاني في «لسان الميزان»، و«تهذيب التهذيب»، وبنه إلى بعض أخطائه في كتابه «نزهة الأبصار في معرفة الضعفاء والجهال». اللذان لهما تعقبات قيمة عليه، وهناك علماء غيرهما.

وقد انتقدوا ابن الجوزي لتساهله في إطلاق أحكام الجرح، وإدخال بعض الرواة الثقات في كتابه. فجاءت هذه التعقبات كما بينها العلماء، التساهل في التوثيق: أتهم ابن الجوزي بالتساهل في توثيق بعض الرواة الذين ضعفهم غيره من العلماء. ومن الأمثلة على ذلك، توثيقه لرواة مثل إبراهيم بن عثمان العبسي، عبد الله بن لهيعة، وعباد بن كثير الرملي، وأبو بكر النقاش، وغيرهم ممن تكلم فيهم أئمة الجرح والتعديل. والتشدد في التجريح: على الجانب الآخر، أتهم ابن الجوزي بالتشدد في التجريح، حيث جرح بعض الرواة الثقات لمجرد وجود رواية ضعيفة لهم أو خطأ في حديث واحد، في حين أن الأئمة النقاد لا يضعفون الراوي الثقة لمجرد خطأ فردي. وتعقبات على منهجه من خلال الاخلال بالمنهج: يرى بعض العلماء أن ابن الجوزي لم يلتزم بالمنهج في كتاباته في الجرح والتعديل، حيث خلط بين الرواة الضعفاء والثقات، ولم يلتزم بتوضيح سبب التجريح أو التوثيق في بعض الأحيان. فوقع ابن الجوزي في الخلط بين بعض الرواة المتشابهين في الأسماء، مما أدى إلى تجريح أحدهما بدلاً من الآخر.

المطلب الأول: نماذج تطبيقية من تعقبات العلماء في الجرح والتعديل:

انتقد العلماء ابن الجوزي لتسرعته في تضعيف بعض الرواة الذين وثقوا من قبل أئمة الحديث الآخرين. كما عابوا عليه إدخال بعض الرواة في كتابه لمجرد وجود كلام فيهم، دون التدقيق في أقوال العلماء الآخرين.

منها تسرعه في تضعيف الرواة: ومثال ذلك: الحجاج بن أرطاة^(١)، قال أورده ابن الجوزي في كتابه^(٢): حجاج بن أرطاة أبو أرطاة النخعي الكوفي، ونقل الحافظ مغلطاي في اكماله فقال: وفي «كتاب» ابن الجوزي: كان زائدة يأمر بترك حديثه^(٣). أخرج له مسلم في صحيحه مقروناً بغيره^(٤)، لكن ابن الجوزي ضعفه.

مثال آخر: قال الذهبي في الميزان: «عبد الرحمن بن حاتم المرادي القفطي. قال ابن الجوزي: متروك الحديث. قلت: هذا من شيوخ الطبراني، ما علمت به بأساً، يروى عن نعيم بن حماد، وجماعة.»^(٥).

منها عدم التدقيق في أقوال العلماء: ومثال ذلك: ربيعة بن أبي عبد الرحمن^(٦)، وثقه كثير من الأئمة، لكن ابن الجوزي أورده في كتابه.

ومثال آخر: صخر ابن عبد الله ابن حرمة المدلجي حجازي مقبول من السادسة، غلط ابن الجوزي فنقل عن ابن عدي أنه اتهمه وإنما المتهم صخر ابن عبد الله الحاجبي^(٧).

منها إعلان ضعف رواية وبيان الجرح، ولا يذكر التوثيق: ومثال ذلك: ذكر الامام الذهبي^(٨) في ترجمة عبد الملك بن عمير اللخمي الكوفي الثقة، وأما ابن الجوزي فذكره فحكى الجرح، وما ذكر التوثيق، والرجل من نظراء السبيعي أبي إسحاق، وسعيد المقبري لما وقعوا في هزم لشيخوخة نقص حفظهم، وساءت أذهانهم، ولم يختلطوا. وحديثهم في كتب الاسلام كلها. وكان عبد الملك ممن جاوز المائة. ومات في آخر سنة ست وثلاثين ومائة.

(١) حجاج ابن أرطاة بفتح الهمزة ابن ثور ابن هبيرة النخعي أبو أرطاة الكوفي القاضي أحد الفقهاء صدوق كثير الخطأ والتدليس من السابعة مات سنة خمس وأربعين بخ م ٤، ينظر: تهذيب الكمال: (٥ / ٤٢٠) ترجمة ١١١٢، تهذيب التهذيب (٨ / ٧١) ترجمة ٣٦٥، تقريب التهذيب: (١ / ١٥٢) ترجمة ١١١٩.

(٢) الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي (١ / ١٩١) ترجمة ٧٦٥

(٣) ينظر: إكمال تهذيب الكمال (٣ / ٣٩٠).

(٤) ميزان الاعتدال (١ / ٤٥٩).

(٥) ميزان الاعتدال (٢ / ٥٥٤)

(٦) ربيعة ابن أبي عبد الرحمن التيمي مولاهم أبو عثمان المدني المعروف ب ربيعة الرأي واسم أبيه فروخ ثقة فقيه مشهور قال ابن سعد كانوا يتقونه لموضع الرأي من الخامسة مات سنة ست وثلاثين على الصحيح وقيل سنة ثلاث وقال الباجي سنة اثنتين وأربعين ع، ينظر: تهذيب الكمال (٩ / ١٢٣) ترجمة ١٨٨١، تهذيب التهذيب (١٢ / ٣٥) ترجمة ٤٩١،

تقريب التهذيب (١ / ٢٠٧) ترجمة ١٩١١

(٧) ينظر: تقريب التهذيب (٢ / ٢٧٥) ترجمة ٢٩٠٧.

(٨) ينظر: ميزان الاعتدال (٢ / ٦٦٠) ترجمة ٥٢٣٥

المطلب الثاني: دراسة تطبيقية لنماذج من الأحاديث.

المطلب الأول: نماذج تطبيقية من الأحاديث:

الحديث الأول: حديث «الناس نيام فإذا ماتوا انتبهوا»

أورده ابن الجوزي في الموضوعات، وحكم فقال: «من كلام الصوفية، لا أصل له عن النبي». تعقبات العلماء:

الامام السيوطي: قال: «ضعيف لا موضوع، وقد رُوي من وجوه، وإن لم يصح منها شيء بمفرده، لكنها تشهد لمعناه.»

النتيجة: يظهر هنا أن ابن الجوزي تأثر بموقفه من الأحاديث التي تداولها الوعاظ والمتصوفة، فحكم بالوضع، بينما نقاد آخرون اعتبروا الحديث ضعيفاً.

الحديث الثاني: حديث «اختلاف أمتي رحمة»

ذكره ابن الجوزي في الموضوعات فحكم عليه وقال: «باطل موضوع». تعقبات العلماء:

الامام السيوطي: قال: «له طرق وشواهد يرتقي بها إلى أن يكون ضعيفاً، ولا يصح الحكم بوضعه.»

وقال السبكي: «ليس بموضوع، بل له طرق وإن كانت ضعيفة.»

النتيجة: يظهر أن حكم ابن الجوزي لم يوافق عليه أكثر النقاد، بل رأوا أن الحديث ضعيف لا موضوع، وهو ما يدل على تشدده في الحكم.

الحديث الثالث: حديث «يكون قوم في آخر الزمان يخضبون بهذا السواد كحواصل الحمام لا يريحون رائحة الجنة»، رواه البغوي عن شيخين عن عبد الله بن عمرو عن عبد الكريم -هو الجزري- عن سعيد بن جبير عن ابن عباس وبعضهم رواه عن عبد الله موقوفاً، قال ابن الجوزي لا يصح والمتهم به عبد الكريم بن أبي الخارق^(١).

وتعقبه الامام الذهبي:

قال: ما هو ابن أبي المخارق والحديث صحيح أخرجه أبو داود والنسائي من حديث عبد الله ثم قال ابن الجوزي وقد خضب جماعة من الصحابة بالسواد منهم الحسن والحسين وسعد بن أي وقاص وخلق من التابعين، ثم قال ونقول على صحة الحديث يحتمل أن يكون المعنى لا يريحون ريح الجنة لفعل صدر منهم أو اعتقاد كما قال في الخوارج سيماهم التحلق وما حلق

(١) الموضوعات (٣/ ٥٥).

الشعر بحرام^(١).

النتيجة: كان ابن الجوزي يكتفي بالحكم على الحديث بناءً على طريق واحدة فقط، دون أن يبحث عن طرق أخرى للحديث قد تكون صحيحة أو حسنة.

المطلب الثالث: موازنة عامة بين الأحكام

من خلال دراسة النماذج السابقة، يمكن الوصول إلى النتائج التالية:

١. ابن الجوزي كان شديد الاحتياط، لكنه توسع في إطلاق لفظ «موضوع» على أحاديث هي في حكم «الضعيف».
٢. الذهبي وابن حجر والسيوطي مثلوا منهجاً وسطاً، يميز بين مراتب الضعف، ولا يحكم بالوضع إلا عند تحقق شروطه.
٣. الدراسة التطبيقية تؤكد أن التعقبات على ابن الجوزي لم تكن مجرد اعتراضات، بل نقداً علمياً مبنياً على قواعد الجرح والتعديل.

(١) تلخيص كتاب الموضوعات للذهبي (ص: ٢٦٨)

الخاتمة

الحمد لله وما توفيقي ولا اعتصامي الا بالله وأصلي وأسلم على الرحمة المهداة سيدنا وحبينا
وقرة عيوننا محمد عبد الله ورسوله وآله وسلم تسليماً كثيراً.

أهم النتائج:

١. بيان مكانة ابن الجوزي العلمية فلا شك أن ابن الجوزي إمام بارز، واسع الاطلاع، جمع بين علوم متعددة، وكانت له جهود كبيرة في محاربة الأحاديث المكذوبة، خاصة في كتب الوعظ والتصوف.
٢. كانت من أبرز سمات منهجه، أنه تميز بالتشدد في نقد الروايات، وإطلاق الحكم بالوضع عند وجود راوٍ متهم أو ضعف شديد، مع قلة التفاته إلى المتابعات والشواهد.
٣. تبين ان للعلماء من وافقه في بعض الاحكام وهناك من خالفه فهذا الامام الذهبي، وافقه في كثير من أحكامه، لكنه خالفه في أحاديث عدّها ضعيفة لا موضوعة، كما أن ابن حجر صحح بعض أحكامه، وأكد أنه توسع في إطلاق لفظ «موضوع». ثم جاء الامام السيوطي فكان أكثر دفاعاً عن الأحاديث، فجمع طرقها وبيّن أن كثيراً منها ضعيف لا موضوع.
٤. أظهرت الأمثلة المختارة أن غالبية التعقبات على ابن الجوزي كانت في محلها، إذ تبين أن عدداً من الأحاديث التي حكم عليها بالوضع ليست كذلك، وإنما هي ضعيفة.
٥. من خلال هكذا بحوث ودراسات نقدية يستدرك فيها العلماء او يتعقبون على الروايات تدل على النقد المتبادل بين العلماء والذي يمثل صورة من صور التوازن في علم الحديث، ويكشف عن حيوية هذا العلم واستمرارية مراجعته عبر العصور.

أهم التوصيات:

١. التفريق بين مراتب الضعف، فمن المهم العناية بالتمييز بين الحديث الموضوع، والضعيف، والضعيف جداً، وعدم الخلط بينها، لأن الخلط يؤدي إلى تضليل الباحثين.
٢. الاستفادة من جهود ابن الجوزي رغم تشدده، إلا أن كتبه تظل مرجعاً مهماً، وعلى الباحثين الاستفادة منها مع الحذر من أحكامه المتعجلة.
٣. الحث على الدراسات التطبيقية، فينبغي على الباحثين المعاصرين القيام بدراسات تطبيقية

موسعة على أحكام المحدثين المختلف فيها، لتكوين رؤية علمية متوازنة.
٤. التوسع في دراسة أثر التعقبات، فيوصى بإنجاز بحوث مستقبلية تتناول أثر تعقبات العلماء
في ضبط منهج النقد الحديثي عبر العصور.

المصادر

- ١- إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال، مغلطاي بن قليج بن عبد الله البكجري المصري الحكري الحنفي، أبو عبد الله، علاء الدين (المتوفى: ٧٦٢هـ)، تحقيق: أبو عبد الرحمن عادل بن محمد - أبو محمد أسامة بن إبراهيم: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.
- ٢- تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، تحقيق: الدكتور بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٣ م.
- ٣- تذكرة الموضوعات، العلامة والخبر الفهامة السيد التكلان الاديب الفاضل البيت محمد طاهر بن علي الهندي الفتني المتوفي سنة ٩٨٦ هـ. وفي ذيلها قانون الموضوعات والضعفاء للعلامة المذكور.
- ٤- تقريب التهذيب، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، تحقيق: محمد عوامة، دار الرشيد - سوريا، الطبعة: الأولى ١٤٠٦ - ١٩٨٦.
- ٥- تلخيص كتاب العلل المتناهية لبني الجوزي، تأليف الامام شمس الدين محمد بن احمد بن عثمان الذهبي ت (٧٤٨) هـ، تحقيق أبو تميم ياسر بن إبراهيم بن محمد، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م.
- ٦- تلخيص كتاب الموضوعات لابن الجوزي، تأليف الامام شمس الدين محمد بن احمد بن عثمان الذهبي ت (٧٤٨) هـ، تحقيق أبو تميم ياسر بن إبراهيم بن محمد، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م.
- ٧- تهذيب التهذيب، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، دار الفكر - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٤ - ١٩٨٤.
- ٨- تهذيب الكمال، يوسف بن الزكي عبد الرحمن أبو الحجاج المزني، تحقيق: د. بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة: الأولى ١٤٠٠ - ١٩٨٠.
- ٩- سير أعلام النبلاء، محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي أبو عبد الله، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة: التاسعة ١٤١٣.

- ١٠- طبقات علماء الحديث، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عبد الهادي الدمشقي الصالحي (المتوفى: ٧٤٤ هـ)، تحقيق: أكرم البوشي، إبراهيم الزبيق، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، الطبعة: الثانية، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م، عدد الأجزاء: ٤،
- ١١- الضعفاء والمتروكون، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (المتوفى: ٥٩٧ هـ)، تحقيق: عبد الله القاضي، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦، عدد الأجزاء: ٣ × ٢
- ١٢- القول المسدد في الذب عن المسند للإمام أحمد، لأحمد بن علي العسقلاني أبو الفضل، مكتبة ابن تيمية - القاهرة، الطبعة الأولى: ١٤٠١ هـ، تحقيق: مكتبة ابن تيمية، عدد الأجزاء: ١.
- ١٣- الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعية، محمد بن علي بن محمد الشوكاني (المتوفى: ١٢٥٠ هـ)، تحقيق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان
- ١٤- العلل المتناهية في الأحاديث الواهية، عبد الرحمن بن علي بن الجوزي، تحقيق: خليل الميس، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٣، عدد الأجزاء: ٢
- ١٥- اللاكي المصنوعة في الأحاديث الموضوعية، الشيبوطي، جلال الدين، دار الكتب العلمية، عدد الأجزاء: ٢ + فهارس.
- ١٦- لسان الميزان، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، تحقيق: دائرة المعارف النظامية - الهند، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات - بيروت، الطبعة: الثالثة ١٤٠٦ - ١٩٨٦.
- ١٧- المجروحين لابن الجوزي
- ١٨- معجم المؤلفين: عمر رضا كحالة الناشر مكتبة المثنى - بيروت دار إحياء التراث العربي بيروت، المكتبة الشاملة.
- ١٩- الموضوعات، أبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن الجوزي القرشي ٥١٠ - ٥٩٧ الجزء الأول ضبط وتقديم وتحقيق عبد الرحمن محمد عثمان، الطبعة: الأولى حقوق الطبع محفوظة ١٣٨٦ - ١٩٦٦.
- ٢٠- ميزان الاعتدال في نقد الرجال، شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق: الشيخ علي محمد معوض والشيخ عادل أحمد عبدالموجود، دار الكتب العلمية - بيروت - ١٩٩٥، الطبعة: الأولى.

